



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL
A/40/1038
S/17682
12 December 1985
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الأربعون

الجمعية العامة
الدورة الأربعون
البند ٧١ من جدول الأعمال
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة
البحر الأبيض المتوسط

رسالة مؤرخة في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ،
موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة

اتشرف بان ارفق طي هذا رسالة موجهة اليكم من الدكتور أ. عصمت عبد المجيد ، نائب
رئيس الوزراء ووزير خارجية مصر ، فيما يتعلق بالبيان الصادر عن الجماهيرية العربية الليبية
الاشتراكية الشعبية في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ (انظر المرفق) .
وأرجو التكرم بتعميم الرسالة المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في
إطار البند ٧١ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أحمد ت. خليل
السفير
الممثل الدائم

.../...

المرفق

رسالة من نائب رئيس وزراء* ووزير خارجية مصر

مرة أخرى تعود أجهزة الدعاية في النظام الليبي الى تكرار سلسلة من الادعاءات الدورية المألوفة ، مستخدمة كل ما تملكه من شعارات مفتقدة لأية مضمون سياسي أو فكري ، وأوهام تحاول جاهدة صياغتها في قوالب صماء تصفها بالعدوان المزعوم او خطر الهجوم الوشيك . ان الترويج لمثل تلك الادعاءات ، حتى في المحافل الدولية ، قد أصبح وسيلة ساذجة تلجأ اليها أجهزة النظام الليبي كلما واجهتها مآزق داخلية وخارجية ، وحاصرتها أدلة الاتهام بالتآمر ضد سلامة وأمن الدول والمواطنين الأمنيين فيها بما يشيعه ذلك النظام من اعمال مشبوهة ومغامرات متهورة .

لقد أكدت المخططات الارهابية الليبية المضادة لمصر على مدى السنوات الماضية مدى اصرار النظام الليبي على انتهاج اساليب الاستفزاز والانتهاك الصارخ لقواعد القانون والعرف الدوليين ، ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

وفي هذا الاطار ، تجدر الاشارة الى بعض نماذج من العمليات الارهابية الليبية التي استهدفت استقرار مصر الداخلي وأمن المواطنين والمقيمين على ارضها وذلك للدلالة على مدى ما وصل اليه الانتهاك الليبي للشرعية الدولية وللسيادة المصرية ، ومن ذلك مايلي :

١ - قامت المخابرات الليبية خلال عام ١٩٧٦ بتنفيذ سلسلة متوالية من العمليات التخريبية والارهابية داخل مصر ، مما اسفر عن قتل واصابة العديد من المواطنين المدنيين الابرياء والحاق الضرر البالغ والخسائر الفادحة بالمرافق العامة والمنشآت الحكومية المصرية . ومن واقع اعترافات المتهمين في تلك العمليات وما جاء في حيثيات الاحكام التي صدرت عليهم بعد محاكمتهم علانية فقد اصدر القضاء المصري احكاما على العملاء الليبيين في عدة قضايا جنائية منها القضية رقم ٧٦/٥٤٣ (امن دولة عليا) والقضية ٧٦/٥٨٨ (امن دولة عليا) والقضية رقم ٧٦/١٢٤٧٣ (جنايات دمنهور) والقضية رقم ٧٦/٧٥٩ (جنايات مطروح) والقضية رقم ٧٦/٦ (جنايات امن دولة الضبعة) والقضية رقم ٧٦/٨ (امن دولة عليا) والقضية رقم ٧٦/٣٣٥ (جنايات امن دولة شرق اسكندرية) .

٢ - قامت المخابرات الليبية خلال عام ١٩٧٧ بتنفيذ بعض العمليات الارهابية ومحاولة تنفيذ البعض الاخر داخل مصر ، منها محاولة نسفا فندق في مودروس ووادي النيل بمدينة الاسكندرية لتقل نزل الفندقيين ، وقد تم ضبط المتهمين اثناء تنفيذ العملية وذلك في القضية رقم ٧٧/٩ نيابة استئناف اسكندرية .

٣ - تم احباط ثلاث عمليات ارهابية ليبية خلال عامي ١٩٨٤/١٩٨٥ لاغتيال بعض المواطنين الليبيين المقيمين في مصر وخلق انطباع باضطراب الاوضاع في البلاد ،

ومن ذلك المحاولة الفاشلة لاغتيال السيد /عبد الحميد البكوش رئيس وزراء ليبيا السابق وكذلك المحاولة الفاشلة لاغتيال غيث سعيد المبروك الليبي الجنسية ، وذلك بدفع بعض عملاء المخابرات الليبية متسللين عبر الحدود المصرية . ثم المحاولة الاخيرة لاقتحام منزل احد الليبيين المقيمين في مصر وتصفية مجموعة كاملة من الشخصيات الليبية . وقد دفعت اجهزة النظام الليبي بأربعة عناصر ليبية عسكرية تتبع جهاز هيئة امن الجماهيرية عبر الحدود الغربية لجمهورية مصر العربية لتنفيذ هذه العملية .

ان تلك النماذج من ممارسات النظام الليبي غير المسؤولة والخارجة على القانون الدولي ، والمنافية للقيم والاخلاق والشرائع السماوية ، ضد الدول والافراد الابرياء الآمنين تمثل انتهاكا صارخا لكل المبادئ والاعراف وتشكل خطرا محدقا على الامن والاستقرار في المنطقة وتتناقض كلية مع مبادئ العلاقات الدولية وحسن الجوار وتتحدى كل الجهود الرامية الى تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر المتوسط . ولهذا فان النهج الذي يتخذه النظام الليبي يقتضي من الجميع اقصى درجات الحذر والحيطه واليقظة والتصدى بكل حزم لردع محاولات التدخل في الشؤون الداخلية واتخاذ كافة التدابير المشروعة الكفيلة بالتأمين ضد عمليات التسلل والتخريب .

ان مخاطر الممارسات الليبية قد تفاقمت واصبحت حقيقة واقعة لا تحتاج لمزيد من الادلة للاستشهاد عليها بمقالات وانباء صحفية على نحو ما حاولت اجهزة النظام الليبي اللجوء اليه في بيانها ، وهو الامر الذي يتطلب من المجتمع الدولي الموقفوا يحزم في مواجهة تلك الممارسات . ومصر ، اذ عقدت العزم على الدفاع عن كل شبر من اراضيها وتوفير الحياة الآمنة لمواطنيها في الداخل والخارج ، لتؤكد ان سياستها المبدئية الثابتة هي التعايش في امن وحسن جوار مع كل الدول والشعوب المجاورة ، وهي لا تضر الا الخير وتتفنى كل السلام والاستقرار للشعب الليبي الشقيق ولكافة الشعوب العربية .

وفي نفس الوقت ، فان مصر ، شعبا وحكومة ، لن تغرط في حقها المشروع في ردع محاولات زعزعة استقرارها او النيل من امن مواطنيها واحباط مؤامرات الارهاب والعنف . ولن تتخلى عن مسؤولياتها القومية في مواجهة الارهابيين الخارجين على القانون في الداخل او الخارج .

ان مسؤولية الدفاع عن تراب مصر وحدودها الواسعة هي حق ، بل وواجب مقدس تضطلع به القوات المسلحة المصرية ضد كل خطرا واعدوان من اي مصدر او جهة كانت ، وهو حق كفلته القوانين والمواثيق الدولية وكفله ميثاق الامم المتحدة ، ولن تتوانى مصر عن ممارسة هذا الحق المشروع اذا استشعرت خطرا او تهديدا لأمنها القومي .